نظرا لان هذه الوزارة تابعة لحزب الاحرار المستقلين . وهي غير قادرة على اقامة وزارة للانعاش الاجتماعي ، نظرا لان ليس في مقدورها الغاء وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر اقطاعية للحزب الديني القومي (المفدال). وهي لا تستطيع ان تجري اية اصلاحات على الوزارات والدوائر الحكومية نظرا لان كل ناحية فيها تابعة لهذا الدوق او ذاك في النظام الاقطاعي . ان الذي يخشى مخاصمة الفارس الصغير او الدوق المستضعف لن يجرؤ على الوقوف في وجه الامير .

□□□

كان الامن يعتبر ثورا مقدسا . ان كل شخص وجد شائبة فيه لم يعتبر خائنا فقط وانما كافرا ايضا . وفي هذه الاثناء ظهرت عدة نواحي في هذا الجهاز واتضح انها بعيدة عن القدسية . لقد فرخ جهاز الدفاع خلال السنوات الاخيرة طبقة كاملة من الطفيليين الذين مصوا دم الدولة بتلذذ في وقت ما زالوا يزعمون انهم يدافعون عنها . لقد غطى هذا الجهاز على اثرياء الحرب واسهم في اثراء المتعهدين باعمال البناء . كما ساهم هذا الجهاز في اخفاء الضرائب بمبالغ تصل الى مليارات الليرات . لقد زرع بسخاء العمولة على تجار الاسلحة الذين جمعوا الاموال من وراء المعارك التي سقط فيها خيرة الابناء . ونشرت المناقصات الكاذبة لمصلحة المحاسب . وحول عددا كبيرا من الموظفين والضباط الى اصحاب ملايين غداة اعتزالهم الخدمة .

وباختصار ان هذا الجهاز ليس متخلفا على الاطلاق في التنافس الكبير على بطولة الفساد والانحلال .

لقد سيطر على هذا الجهاز لمدة سبعة اعوام رجل تصرف كوزير شرقي في عهد الف ليلة وليلة ، رجل جسد بنفسه افتقاد اي معيار ونبي الحياة المترفة ، مخالف للقوانين بصورة علنية ، وسارق للاثار القديمة وتاجر دولي . ولم يطرا منذ ذلك الوقت اي تغيير .

وعندما يسيطر مثل هذا الانحلال على جهاز صغير على هامش مؤسسة الحكم فان ذلك ينطوي على خطورة . ولكن حين يسود هذا الانحلال جهازا يبتلع ثلث الناتج القومي – اي ثلث ثمرة عمل كل واحد منا ٤٠٪ من كل ليرة تبتزها الحكومة منا بصورة مباشرة وغير مباشرة – فان هذا يشكل خطرا قوميا ، خطرا على امن الدولة .

□□□

قبل تسعة اعوام اقترحت على الكنيست تخفيض ميزانية الدولة التي بلغت في ذلك الوقت خمسة مليارات ، بمليار ليرة . وقوبل هذا الاقتراح بالسخرية واعتبرته الصحف نكتة برلمانية . ووصف المتحدثون بلسان السلطة هذا الاقتراح بانه ديماغوجي .

والان يتضح ان هذا الرقم كان معتدلا ومتواضعا . ويدور الحديث في الوقت الحاضر عن اخفاء ضرائب بمبالغ تتراوح من ثمانية الى خمسة عشر مليار ليرة في العام ، تحت سمع وبصر الحكومة ومساعدتها . ان فضائح الانحلال والاسراف تكتشف علنا وتصل الى مليارات ليرة دون ان يستطيع احدا التكهن بابعاد الفضائح غير المكتشفة .

وليس هناك ادنى شك بانه من الممكن في الوقت الحاضر تخفيض ميزانية الدولة بخمسة الى عشرة مليارات ليرة بدون الاضرار بالخدمات الضرورية – وهذا ممكن فقط عن طريق القضاء على وباء البيروقراطية الحزبية والفردية وابعاد البيروقراطيين والقضاء على مظاهر الاسراف وانعدام الشجاعة . وهذا يتطلب فقط الرغبة الصادقة والزعامة والقدرة على اتخاذ القرارات والوطنية . انني مقتنع تماما بانه لو وضع على راس جهاز الدفاع زعيم يتحلى بهذه الصفات ، لكان قد قلص بلا رحمة مليادين او ثلاثة مليارات من ميزانية الدفاع ، كما يخفض المدرب الجيد عدة كيلوغرامات من وزن الجندي المستحدث المدلل . ومثل هذا الامر سيؤدي

يهرولون الى الحلقة المفرغة .

الى زيادة اللياقة البدنية والنفسية للجهاز الذي يتكفل بالدفاع عن حياتنا .

ان الميزانية الجديدة لا تثبت فقط عدم وجود حكومة في اسرائيل وانما تثبت بان الجهاز الرسمي باكمله لا يمارس مهامه . ان من يزعم بالحرص على شؤون الامن يثبت ان الاصلاح الكبير على جهاز الامن ما زال بعيدا .

لم تتعود مجلة هعولام هزية على ان تطلب من قرائها تكريس اهتماما خاصا نحو مقال معين . ولكنها هذه المرة تشذ عن الخط . حتى من لا يحب ان يعكف على دراسة مادة تتضمن احصائيات ومعطيات اقتصادية ينعين عليه قراءة هذا التحقيق الذي اعد بمساعدة عدد من أهم الخبراء في البلاد لان الحقائق التي يكشف عنها لها تأثيرا مباشرا على حياة كل مواطن .

قال لي رجل اقتصاد اوروبي معروف منذ مدة : لو كنت عربي لحققت خراب دولة اسرائيل دون اطلاق حتى رصاصة واحدة . يكفي ان يديم العرب التهديد العسكري ضد اسرائيل وتصعيد سباق التسلح . ان اسرائيل لا يمكنها مواجهة العبء الى الابد وهي لا بد ان تركع تحته عاجلا او اجلا .

لقد القى هذا الرجل على مسامعي بمفارقة ، ان اداة خراب

المصدر – هاعولام هازية ١٩٧٥/٣/٥

اسرائيل ، كما اوضح ذلك ستكون الميزانية العسكرية الاسرائيلية ذاتها. ان للعرب قوى بشرية هائلة . وان الاحتفاظ بمئات الالاف من الشبان في الجيوش النظامية تخفف من وضع التشغيل في الاقطار العربية . وفي مقابل ذلك فان تعبئة القوة البشرية في اسرائيل لمواجهة الاخطار المحدقة بها يلقي على الاقتصاد الاسرائيلي بالعبء المدمر .

وعندما يتجه العرب الى امتلاك اسلحة باهظة الثمن فانهم يجبرون اسرائيل على التصرف مثلهم . بيد انه ليست لدى اسرائيل مصادر للنفط لتمويل مشترياتها من الاسلحة وان سيل الاموال الاجنبية – اليهودية وغير اليهودية – ليس بمقدوره ان يسد الحاجة على مدى الايام .

وهكذا فان العرب يستطيعون عن طريق صيحات الحرب الجوفاء التي تستهدف ادامة التوتر الامني في اسرائيل ، وربما ايضا عن طريق الحروب الصغيرة بين الحين والاخر اضعاف الدولة واستنزاف قوتها الاقتصادية المحدودة . ان المجازفة بالنسبة للعرب تعتبر صفرا لانه حتى اذا نشبت الحرب فان الدول الكبرى ستحول دون تحقيق انتصار اسرائيلي . وعلى هذا الاساس يتعين دراسة ميزانية الدفاع الاسرائيلية فمن جهة تستهدف هذه الميزانية ، الدفاع عن الدولة في وجه الاخطار الرهيبة ، لكنها من الناحية الثانية فقد تتحول الميزانية نفسها الى سلاح عربي ضد اسرائيل – سلاح متطور واكثر نجاعة من اي صاروخ او مدفع .

وفي احدى الصور الكاريكاتورية التي نشرت مؤخرا في العالم يقول احد الشيوخ العرب لصديقه « لدي فكرة هيا نشتري اسرائيل ! »

وليس هذا مثيرا للضحك لان واردات النفط السنوية عند العرب تفوق في الوقت الحاضر كل الانتاج القومي الخام في اسرائيل . لكن العرب لن يشتروا اسرائيل فقد يحاولون بدلا من ذلك خنقها بواسطة النفقات العسكرية . انها كمين رهيب . ليس هناك من انسان او شعب في العالم من لا ينفق اخر قرش في جيبه للدفاع عن حياته . وليس هناك من انسان طبيعي في اسرائيل من لا يقر انفاق كل المبالغ المطلوبة لحماية وجود الدولة والمواطنين فيها – بالغ ما بلغ الثمن . لكن حين يكون ثمن حماية الوجود بشكل بحد ذاته خطرا على الوجود – فان الدواء قد يكون اسوا من الداء نفسه .

وفي مثل هذه الحالة يتعين على الطبيب ان يفحص الدواء ويدرس بحرص فائق موضوع تقدير الجرعات الصحيحة .

ان حكومة اسرائيل غير قادرة على ان تفعل مثل هذا . وكما سنتبين في سياق المقال ، فالحكومة تشكل بنفسها جزء من الفخ الذي يعرض الدولة للخطر . ان انعدام التفكير وانعدام المسؤولية المغلفة بعلم من البيانات البلاغية القومية تخلق تقصيرا قوميا يطغى بظله على جميع التقصيرات الاخرى التي حدثت وستحدث .

ارقام مذهلة

ان المواطن الاسرائيلي المغمور بسيل لا ينقطع من المعلومات المضللة، تقذف به اجهزة الاتصال الفاسدة والمتفسخة ، غير قادر على تقييم الوزن الكامل لميزانية الدفاع الجاثمة على صدره .

وطبقا للاحصائيات الرسمية فان ميزانية الدفاع ستبلغ خلال السنة المالية الحالية ٣٢ مليار دولار – وهذا المبلغ يشكل ٣٩،١٪ من ميزانية الدولة و٢٩،٥ من اجمالي الانتاج القومي الخام . (ان الانتاج القومي الخام هو المجموع الاحصائي لجميع النشاطات الاقتصادية) .

بمعنى ان ميزانية الدفاع وحدها تشكل اربعة اعشار الميزانية العامة للدولة وثلاثة اعشار الاقتصاد الاسرائيلي باكمله .

وهذه الارقام تقرا بسهولة – بيد انه يتعين الوقوف لحظة من اجل فهم المغزى الكامل لهذه الارقام – والتي ليس لها مثيلا في العالم كله . وليس هناك من دولة عصرية تخصص مثل هذه الارقام – ولا حتى الدولتين العسكريتين الاعظم .

قبل احد عشر عاما فقط اي قبل بلوغنا « حدود الامن المثالية » في حرب الستة ايام كانت ميزانية الدفاع تقل عن مليار دولار اي اقل من ١٠٪ من الانتاج القومي الخام واقل من ربع ميزانية الدولة .

وبمفاهيم اقتصادية فان حرب الستة ايام وملحقاتها الاقتصادية ادت الى كارثة اقتصادية .

غير ان هذه الارقام الرسمية – مهما كانت مذهلة – فانها لا تنطق بالحقيقة . تبلغ الديون المستحقة على الدولة في الوقت الحاضر ثمانية مليارات دولار (٦٤ مليار دولار) ويبلغ معدل الفائدة على هذه الديون حوالي ٨٪ . وستفقد الدولة خلال السنة القادمة حوالي عشرة مليارات ليرة على اقساط وفوائد فقط .

من اين جاءت هذه الديون ؟ لقد ترتب معظم هذه الديون على النفقات الدفاعية في الماضي لان الدولة كانت تدخل في كل عام « في التزامات» مسبقة اخرى على حساب شراء اسلحة المستمر منذ سنوات عديدة .

واذا اضفنا هذه الديون والالتزامات الدفاعية على ميزانية الدفاع فاننا سنصل خلال العام المالي الحالي الى نفقات دفاعية في حدود ٢٧ الى ٣٠ مليار ليرة وهي تشكل ٥٠ الى ٥٥٪ من ميزانية الدولة .

اي ان الانفاق العسكري المباشر يزيد على نصف ميزانية الدولة، ويصل الى ٤٠٪ (وهو رقم مذهل) من مجموع الناتج القومي الخام .

اكثر من الولايات المتحدة بخمسة عشر ضعفا

بيد ان هذه الارقام تتضمن فقط النفقات العسكرية المباشرة – اي المبالغ الواردة في ميزانية وزارة الدفاع والديون . والحقيقة ان جميع